

الفكر الإسلامي الحركي وإشكاليات التجديد الفكري والسياسي

رشيد مقتدر
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

أنه يبرز قوتها في نظر الأفراد الغير المحترفين على استعمال الأفكار²، وهي رؤية تتم على حساب المعالجة العلمية أو المعرفية، إلا أن منهج مقاربتها وطريقة تناولها تتم في سياقات مختلفة، وظروف متباينة من الضروري الإشارة إليها بإيجاز؛ كما أن قدرا لا بأس به من الأبحاث والدراسات أنتج إما في سياق معارك إيديولوجية وسياسية مع مشاريع إيديولوجية وفكرية منافسة، وهو ما كان يدخل هذا الموضوع في متاهة الجدل الإيديولوجي والمنافسة السياسية بين المذاهب والمشاريع الإيديولوجية بمختلف توجهاتها ودرجة اعتدالها أو تطرفها (التيار الماركسي، التيار القومي، التيار الليبرالي، التيار الإسلامي وغيرها)، وهو مسار يجدر التعامل معه بحذر وحيطة لأن دافعه ليس العلم والمعرفة الموضوعية، بقدر ما يتحدد هدفه في الانتصار لتيار على حساب آخر، والتدليل على صحة المقولات والمنطلقات وتماسكها مقابل تسفيه مقولات الخصم ودحضها، إن غلبة التبرير الإيديولوجي المغلف أو الصريح والجدل السياسي رغم أهميته في الصراع السياسي، والتنافس على المواقع والوضعيات الاجتماعية والرمزية، قد تم على حساب اقتراح مشاريع فكرية ونماذج نظرية تفسيرية تساعد على فهم حركية الواقع والفكر الذي يؤطره والمنطق التي يحركه، بناء على تفكير موضوعي استراتيجي بعيد عن الانفعال وردود الأفعال وتبرير الاختيارات السياسية، وهو ما ينصب في قلب تخصص إنتاج المعاني والمعارف العلمية التي تتسم بالنسبية (القابلية للتطور) والموضوعية والحياد، لا ميدان إنتاج الإيديولوجيات أو إصدار عروض وإسهامات تعمل على عرضها وتحليلها، وهو مجال له رجاله ومناضله، والذي أسهم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في بسطه.³

لقد حتمت المرحلة الحالية تجاوز الإشكالات السياسية والفكرية الكلاسيكية في سياق علاقة المجتمعات بالدولة في العالم العربية (جدلية احتواء تدجين التي ظلت تسم أغلبية الانتاجات العلمية في حقل العلوم السياسية والاجتماعية)، وبالتالي استنباط إشكاليات جديدة لم تكن مطروحة من قبيل إدخال الشارع العربي فاعلا سياسيا واجتماعيا قادرا على صنع عملية التغيير وفقا لأشكال احتجاجية جماعية سلمية، وهو معطى جديد لا زال لم ينل نصيبه من البحث والتحليل، إلى جانب السعي لفهم أبرز التحولات والتحديات المطروحة أمام الفكر الإسلامي الحركي المستند على المرجعية الإسلامية في علاقاته مع إشكالات ملتبسة كالدولة المدنية واستحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقة مع الآخر؛ ومن بين الأسئلة التي سنعرضها للتأمل والنظر في علاقتها مع الإشكالية المطروحة ما يلي:

² Jean Marie Denquin: «Science Politique», OP, CIT, P. 223

³ Max Weber: « Le savant et le politique» Paris, Plan, 1959

كما يمكن الرجوع لترجمة حديثة للكتاب باللغة العربية: ماكس فيبر: "العلم والسياسة بوصفهما حرفة"، أعمال ماكس فيبر 1، ترجمة جورج كتنورة، المنظمة العربية للترجمة، تموز/يوليو 2011.

● لماذا أخفقت المشاريع الإيديولوجية والسياسية في صنع عملية التغيير السياسي، بينما تمكن الشارع العربي من فرض واقع جديد، والإطاحة ببعض الأنظمة التسلطية؟

● كيف تنظر المرجعية الإسلامية لمفاهيم إشكالية من قبيل الدولة المدنية واستحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقة مع الآخر؟

● لماذا تتسم الخطابات السياسية بغلبة الجدل الإيديولوجي والسياسي على حساب اقتراح مشاريع مجتمعية وسياسية بناء على تفكير موضوعي استراتيجي بعيد عن الانفعال وردود الأفعال وتبرير الاختيارات السياسية؟

● ما هي أبرز المنزقات والاختلالات التي تسم التنظير السياسي؟

● لماذا ننساق في شرك الإشكالات الإيديولوجية الغير العملية والجدل حول ما ينجم عنها من قضايا وأسئلة غير حقيقية؟

● ما هي أهم التحديات التي يواجهها الفكر الحركي الإسلامي؟

والموضوع المعالج ليس ذا طبيعة نظرية صرفة، ينحصر هاجسه المعرفي في رصد المفاهيم والقضايا النظرية والفكرية، بغية إشباع الفضول المعرفي وتحقيق المتعة العقلية والترف الفكري والتمرس المنهجي، وإن كان هذا البعد المعرفي لا يخلو من فوائد يصعب حصر أهميتها العلمية والبحثية؛ فإن الموضوع المدروس بالإضافة إلى قيمته المعرفية، فإنه يسعى إلى رصد الحركية السياسية الاجتماعية كفعل سياسي وخلفية ثقافية وسلوك اجتماعي رابطا بذلك البعد التنظيري والتصوري بالفعل السياسي والاجتماعي والسلوكيات والمواقف العملية والممارسة اليومية المعيشة.

إن المعالجة العلمية للإشكالات الفكرية خلال هذه المرحلة السياسية والاجتماعية الحرجة من مقترب العلوم الاجتماعية، اتسم بقلة الدراسات العلمية الرصينة في رصد هذه الظاهرة وتحليلها وفهمها من طرف العديد من مراكز البحث العلمي العربية والأجنبية، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل:

أولاً: هيمنة المقاربة الإعلامية بمختلف أوجهها للحدث التي أفضت- رغم أهميتها- إلى نوع من التضخم والتخمة لدى القارئ، نظرا لوفرة المعلومات وكثرتها، مقابل ندرة التحليلات والتفسيرات؛

ثانياً: انهماك الفاعل السياسي في تدبير هذه المرحلة الجديدة وتفاعله معها، فخلف ذلك فراغاً إيديولوجياً وفكرياً لمواقف هؤلاء الفاعلين وتمثلهم للمرحلة وتفاعلهم معها؛

أفضى تفاعل الفاعلين السياسيين مع هذه المرحلة بطريقة براغماتية صرفة، ومن ثمة انحسار الجهود على التفكير في عملية التموّج السياسي، والبحث عن مكانة متقدمة داخلها، بينما ظلت الطروحات الفكرية شبه مجمدة أمام هذه الدينامية الجديدة؛ وهو ما ولد فراغاً علمياً وثقافياً يستلزم تأطيراً معرفياً ومنهجياً.

ملاحظات منهجية ومعرفية

إن الفكر الإسلامي الحركي ليس فكراً موحداً تحكمه الرؤى والتصورات والمفاهيم نفسها، بل هو فكر يمزج بين النظري والعملي طور نفسه إلى عدة مسارات فكرية وتوجهات سياسية، إن لم نقل مدارس إيديولوجية وسياسية؛ فهناك الفكر الحركي للإخوان المسلمين من خلال أطروحة حسن البنا، وهناك الفكر الحركي الثوري لسيد قطب وأبي الأعلى المودودي وهناك الفكر الحركي الإصلاحي بمختلف توجهاته.

نقصد بالإيديولوجيا الإسلامية الحركية أو الفكر الإسلامي الحركي: رؤية فكرية اجتهادية هاجسها إلى جانب التحليل والفهم، العمل على تغيير الواقع وتعبئة مختلف الشرائح الاجتماعية لصالحها واقتراح بدائل فكرية سياسية، ميدانه ساحة الصراع السياسي والاجتماعي، أما الفئات التي يستهدفها، النخبة المثقفة والنخبة الأكاديمية، وعموم الطلبة والقراء والمهتمين، بينما يتحدد مآل الإيديولوجيا بعد مرحلة الصراع والتطبيق أو السعي للتطبيق فهو ميدان الفلسفة وتاريخ الأفكار والمفاهيم.

وقبل التطرق للفكر الحركي الإسلامي، لا بد من الإشارة إلى مجموعة من القضايا المنهجية والمعرفية المحورية:

- إسهام الربيع العربي في تجاوز الإشكالات السياسية والفكرية الكلاسيكية في سياق علاقة المجتمع بالدولة، وبالتالي اقتراح إشكاليات جديدة لم تكن مطروحة من قبيل إدخال الشارع العربي كفاعل سياسي واجتماعي؛

- أننا لا نتحدث عن فكر إسلامي نظري مجرد، بل هو فكر إسلامي حركي (إيديولوجيا إسلامية حركية) هدفه العمل على تغيير الواقع وإصلاحه بطريقة عملية، بينما يتميز الفكر الإصلاحي بالدعوة لنقد الفكر التقليدي وإشكالاته ونقد المجتمع والسعي لتجديد الخطاب الديني فكراً ومنهجاً وتراثاً، وذلك للتأكيد على أن الإسلام ليس مصدر تخلف مجتمعاتنا وثقافتنا، كما كانت تدعو لذلك بعض الطروحات خلال القرن التاسع عشر



ينطلق الفكر الإسلامي الإصلاحي في بنائه لمشروعه الإيديولوجي والسياسي، مما يسميه بمنهج التغيير الحضاري الإسلامي الذي يطمح إلى تغيير الإنسان؛ فالإنسان هو صانع التغيير وركيزته داخل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وبذلك فهو يتبنى قناعة ترى في السلوك الإنساني فعلا تغييريا ذاتيا، لا باعتباره خضوعا لهذا الفعل ورضوخا له.

إن البحث عن هوية فكرية وثقافية إسلامية شكل رهان التيار الإسلامي، في مواجهة هيمنة الحركة الوطنية باعتبارها فاعلا سياسيا واجتماعيا، كانت لها الريادة في تأطير المجتمع وإن انشقت فيما بعد إلى نخب ليبرالية محافظة ونخب يسارية منها الثوري ومنها الإصلاحي، وهو ما أدى إلى تأكيد الإسلاميين على خصوصية مشروعهم المبني على أساس التعامل مع الإسلام ليس فحسب، باعتباره روحا للمقاومة، وإنما أيضا باعتباره اختيارا عقديا وفكريا واجتماعيا وسياسيا، وبديلا حضاريا وإنسانيا.

الفكر الإسلامي الحركي وقضية الديمقراطية: كيفية النظر لإشكالية ملتبسة

تأخذ مواقف القوى الإسلامية وتصوراتها إزاء الديمقراطية شكلين أساسيين؛ الأول يجرمها تحريما قطعيا انطلاقا من اجتهاد خاص به يعتمد على تأويل متشدد يصل للدعوة إلى الدولة الثيوقراطية، وتحريم للديمقراطية، باعتبارها شركا وما يترتب عنها من حرية وحق الآخر في الاختلاف وحقوق الإنسان، ويتموقع داخل هذا الاتجاه التيار الإسلامي الحركي الداعي للعنف والتيار السلفي التكفيري، وهي طروحات لا تأخذ بعين الاعتبار في بنيتها المرجعية ومواقفها السياسية، منطلق التاريخ وحركية المجتمع والقدرة على ابتكار آليات ومناهج شرعية تطور باب الاجتهاد وتفسح المجال أمام مستقبل واعد للشعوب والمجتمعات العربية الإسلامية؛

أما التوجه الثاني، فيجسده طرح التيار الإسلامي الإصلاحي، وهو ذو طابع تجزيئي؛ حيث يقسم الديمقراطية إلى جانب قيمى يرتبط بالممارسة السياسية التي شهدت تطورا في المجتمعات الغربية، التي تركز على قيم وآليات جعلت الفعل السياسي مؤسساتيا ومستقرا في خدمة المجتمع والإنسان وتنميتها، وبين المرجعية الفلسفية المؤطرة للديمقراطية، والتي ينظر إليها الإسلاميون بريبة وتوجس غالبا ما تعكس رفضا قاطعا لها.

فالقيم المؤطرة للعمل السياسي والآليات التي يركز عليها لا يرفضها التيار الإسلامي الإصلاحي، إلا عندما تتعارض مع ما هو ثابت في رؤيته للإسلام ومقاصده، وهنا يبرز الفرق الدقيق بين حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، مع المشروع الإيديولوجي لجماعة العدل والإحسان للأستاذ عبد السلام

ياسين، فإذا كانت تنظيراته حول الديمقراطية متعددة، وهو ما يعكس أهميتها عنده، فإنه في المقابل يميز بين الديمقراطية باعتبارها فلسفة مبادئ ويرفضها في شموليتها، لما تتضمنه من قيم يراها مادية نفعية في منهجها، وإباحية بهيمية في منطقتها الأخلاقية، فتخرج بذلك عن روح الإسلام، في حين يقبل بالديمقراطية آليةً لتدبير الصراع السياسي وتقنينه؛ حيث يمكن فصلها بجلاء عن مرجعيتها الفلسفية وقيمها الأخلاقية، بينما تنحو حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية على التمييز بين الجوانب الإيجابية للديمقراطية منحى أكثر مرونة في تبني القيم الحضارية التي توطر الديمقراطية بشرط عدم مسها بالثوابت الدينية المجمع حولها.

يتأرجح إذن موقف الإسلاميين الإصلاحيين من الديمقراطية بين أخذ بالجوانب الإيجابية، والمتمثلة في قبول التعددية وحق الاختلاف والتداول السلمي على السلطة، ورفض الجوانب السلبية المرتبطة بالتجربة التاريخية الغربية خاصة المتعلقة بالتجربة الفرنسية، التي يربط روادها بين الديمقراطية واللائكية، ومن جهة ثانية باعتبار الشورى تعبيراً عن جوهر الديمقراطية وتجسيدا لقيمها الإنسانية الحضارية الراقية، كما مورست في التجربة الإسلامية لما بعد مرحلة الدعوة، وبذلك فإن الشورى والديمقراطية اسمان لمسمى واحد، يختلف باختلاف السياقات الحضارية والثقافية وبتنوع المفاهيم المستعملة.

لا شك أن مجمل ما طرح من تحليلات لا يجيب عن السؤال التالي: لماذا هناك إجماع بين معظم الإسلاميين في الارتكاز على الديمقراطية خاصة بعد مرحلة ما يسمى بالربيع العربي بعد أن كان رفضها فيما قبل مستشرى؟

يمكن أن نقترح بعض العناصر التحليلية الأولية لتفسير التحول في مواقف القوى الإسلامية من الديمقراطية (الموقف المكفر والمحرم، الموقف الرافض، الموقف المتوجس، الموقف التوفيقى) إلى العوامل الآتية:

أولاً: تزايد الاهتمام بالديمقراطية واحتدام المطالبة بها إلى درجة بدت فيها كظاهرة معدية، تزامنا مع انهيار الأنظمة الشمولية بدول أوروبا الشرقية وتقويض نظام "الأبارتايد"، ونشأة الحركات المطالبة بالحرية والمساواة؛ فتحوّلت الديمقراطية من نظام مختلف حول أسسه العقائدية والفلسفية ومشكوكا في شرعية تمثيلته السياسية، إلى مبدأ ونظام حصل بشأنهما الإجماع، وهو ما فتى يتكرس في المجتمعات العربية بعد بروز ما سمي "بالربيع العربي"، والتي يسميها البعض بموجة الديمقراطية العربية، وبداية تفكيك السلطوية السياسية والثقافية؛ فأضحت العديد من المفاهيم التقليدية كالقداسة والأبوية واحتكار السلطة وغيرها متجاوزة كقيمة أضحى يقابلها الحرية وحقوق الإنسان والمساواة وغيرها.

إن ما يغري بأهمية النموذج الغربي وفاعليه في تدبير الصراع السياسي من خلال العمل في ظل الديمقراطية، هو ما تشهده الأنظمة الغربية من استقرار سياسي واقتصادي، وتدبير سلمي حضاري للشأن العام، الشيء الذي يؤكد أزمة النموذج السياسي في المجتمعات العربية الإسلامية، بعدما أخفق النموذج القومي والبعثي والوطني والإسلامي في العديد من تجارب الحكم إلى تطوير الممارسة السياسية وإنضاجها وتحقيق التنمية المأمولة.

ثانياً: إن أسباب العودة للتجارب الإنسانية لتطوير التجارب المحلية والإيديولوجية المؤطرة لها، تفسر بأزمة النموذج السياسي العربي الإسلامي وتناقضه مع الواقع الفعلي للمجتمعات العربية، فمشكلة التسلط والاستبداد وغياب أسس عقلانية لتدبير الصراع السياسي وتأطيره، يشكل استمرارية لنموذج سياسي ينهل من قيم غدت مرفوضة، كالاستفراد بالقرار السياسي واعتماد العنف آلية في الصراع السياسي، وانتهاج سياسة الإقصاء ضد المعارضة السياسية، مقابل تشكل بنية تسلطية للمعارضة السياسية وتعتبر نفسها بديلاً قائماً للأنظمة الحاكمة، مما قد يؤدي إلى إعادة اجترار نفس النموذج السياسي المنغلق.

لا ريب أن العودة إلى النموذج الديمقراطي، تعكس لنا أزمة في بناء نظرية فاعلة في الحكم، وسعياً إلى تجاوز هذه الأزمة بمحاولة التوفيق بين ما دعا ويدعو إليه التراث الحضاري الإسلامي، وما تنص عليه الديمقراطية من مفاهيم وآيات لتدبير الفعل السياسي؛

وهو ما تكرر بعد ازدياد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والديمقراطية، والرغبة في ترسيخها داخل المجتمعات العربية الإسلامية؛ حيث كثرت الدعاوى إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية والحق في الاختلاف...، بل قد تم تبني هذه القضايا كشعارات من لدن الشعوب إبان فترة الربيع العربي، فكان لا بد أن تواكبه محاولات تطوير طروحات الإسلاميين لاستيعاب هذه المفاهيم الغربية، التي أضحت من القيم الإنسانية العالمية والتأكيد على عدم تعارضها مع الإسلام، وتأطيرها بما يناسب الهوية الإسلامية في تناغمها مع إبداعات الحداثة والعولمة.

الربيع العربي وانعكاساته على الفكر الحركي الإسلامي

الإيديولوجيات العربية في محك الواقع العربي الجديد

الربيع العربي كظاهرة جديدة فجائية لم تلق بعد رصيدها من البحث والدرس والتحليل؛ لأنها تتطلب أكثر من تخصص معرفي لفهمها من مختلف الزوايا والأبعاد والبحث عن نماذج نظرية لتفسيرها، إن الرصد الأولي للربيع العربي وتأثيراته على الفكر الحركي الإسلامي؛ أفضى تحقيق الشارع العربي للعديد من المكاسب

والمزايا أبرزها إسقاط النظام التونسي والمصري والليبي، وإجبار الرئيس اليمني على الاستقالة وغيره، إلى طرح أزمة النماذج الايديولوجية والفكرية السابقة أمام ما حققته هذه الموجة من نتائج إيجابية؛ لماذا كان الفاعل الإسلامي أكبر مستفيد من الربيع العربي؟

الحديث عن كون الفاعل الإسلامي أكبر مستفيد من الربيع العربي، هي مسألة نسبية وليست مطلقة ومن المسلم به أنه ليس في السياسة رابح أكبر وخاسر أكبر، بل يؤطر الفعل السياسي من خلال جدلية حسابات الربح والخسارة التي تسم السياسة، فاستفادة الإسلاميين الإصلاحيين بوصولهم للسلطة في المغرب وتونس ومصر، واستفادة الإسلاميين الراضين لعبة السياسية ينصب حول العمل على استقطاب أكبر قدر من الجماهير والتحالف مع القوى السياسية الداعية للتغيير، واستفادة القوى السلفية من الربيع العربي وما خولته من حريات ومكاسب حقوقية أدخلتهم للبرلمان في مصر من خلال حزب النور المصري.

كما أن هذه المكاسب ليست دائمة بل مرحلية، وتواجه عدة تحديات جوهرية، كتحدي الاحتواء السياسي، تحدي القدرة على تحقيق ما تم الوعد به من مشاريع وبرامج انتخابية وسياسية، تحدي التفعيل الديمقراطي ومحاربة التسلط الثقافي والسياسي، تحدي إرساء أرضيات توافقية سياسية تحترم الآخر وتستحضر وجهات نظر مختلف المكونات المجتمعية والثقافية دون إقصاء.

ويمكن تفسير أسباب استفادة القوى الإسلامية من الربيع العربي في العناصر الأولية الآتية:

- أن الإسلاميين ظلوا صفحة بيضاء خلال الفترة السابقة، ولم يثبت تورطهم مع الأنظمة المستبدة في قضايا قد تمس شرعيتهم السياسية أو صورتهم الأخلاقية؛
- أفضى تآزم علاقتهم مع الأنظمة السياسية إلى تعرضهم لاستراتيجيات التضييق والمحاصرة والقمع والمحاصرة طيلة عقود وهو ما أكسبهم شرعية نضالية؛
- أمل الشعوب العربية في الإسلاميين كقوى بكر لا زالت تحظى بالمصداقية والشفافية، وهو ما سيصعب من مسؤولياتهم ومهامهم، أمام موجة العزوف العام من كل ما هم سياسي وعام، من لدن الجماهير بعدما اتسعت المسافة بين المواطن والسياسة؛
- أن منطق التاريخ يؤكد أن ضحايا الأنظمة السياسية التي سقطت ومعارضيه، يكونوا من المستفيدين نظرا لانفتاح الحكام الجدد عليهم وسعيهم لإدماجهم بغية اكتساب شرعية جديدة؛

لماذا لم تؤدّ الممارسة السياسية طوال التاريخ العربي الإسلامي، إلى تطوير النظرية السياسية للحكم في الإسلام وإنضاج الممارسة السياسية، ودفعها إلى أشكال ومؤسسات أكثر فاعلية واستقراراً؟⁷

2. إذا كانت معظم إنتاجات الفكر السياسي الإسلامي – باستثناء العلامة ابن خلدون- ذات طابع مثالي، فإن الفكر الحركي الإسلامي نحا نفس الواجهة الفكرية الأخلاقية، من خلال بنائه لمشروعه السياسي على أساس افتراض الفضيلة ومكارم الأخلاق في الحاكم والنخبة السياسية، وترجيحه اختيار المستبد المستنير المحاط بالبطانة الصالحة، لما لها من قدرة على التأثير في قرارات الحاكم، وهو توجه يبقى متأثراً بالمدرسة المثالية ودور الوازع الديني والأخلاقي، وقدرته على تغيير السلوكيات وإقرار الحكم العادل كما كانت عليه التجربة النبوية وتجربة الخلفاء الراشدين؛

3. عدم إدراك الخبرة التاريخية للتنظير السياسي والاقتصار على تجربة الخلفاء الراشدين واعتبارها معياراً عاماً في الاستنباط، إن اعتماد السلوك الفردي للصحابة عموماً والخلفاء الراشدين خصوصاً، متجاهلين القواعد والمبادئ التي حكمت أفعالهم والظروف الاجتماعية والنفسية التي قيدت قراراتهم؛⁸

4. عدم الإجابة عن سؤال لماذا لم يتم تكريس إلزامية الشورى؟ ولماذا يتم خلطها بالاستشارة؟ لماذا لم يتم تطوير مؤسسة الشورى في ظل التجربة الراشدية لتعكس مصالح قوى الأمة المختلفة وليس عصبية مخصوصة؟⁹

5. ضعف إن لم نقل ندرة التحليلات الاقتصادية، التي تتسم بالهشاشة في القوة الاقتراحية والتنظيرية والعملية، التي يمكن أن تخرج البلاد من المعضلات التنموية التي تقض مضجعها كالتخلف والبطالة والفقر والامية، والمشاكل المزمنة التي تعترى جسدها السياسي والاجتماعي كالفساد والرشوة والانتهازية. ويمكن أن نسلم مبدئياً باحتلالها لمكانة ثانوية من حيث الأولويات المؤطرة لمشروع الإسلاميين، فالجانب المتعلق بالمرجعية والهوية والثقافة والسياسة، والاستعمال المكثف للرموز الدينية والثقافية يحظى بالأولوية على حساب إشكالات التنمية والإصلاح والاقتصاد، مما يفضي في الأخير إلى اعتبار إشكالية الهوية والثقافة وتخليق حياة الأمة العامة وأسلمتها، هو المنطلق والأساس من حيث الرؤية والإطار الاستراتيجي لسياسة الإسلاميين داخل المؤسسات السياسية للدولة كأولوية.

⁷ رشيد مقتدر: "الإدماج السياسي للقوى الإسلامية بالمغرب" مرجع سابق، ص 96

⁸ لؤي صافي: "العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية"، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة الأولى، محرم 1422/ مارس 2001، ص ص 46-49

⁹ لؤي صافي: "العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية"، مرجع سابق، ص ص 195-226

لإشكالية الوضع القانوني للأقباط في ظل دولة مدنية، وحقهم السياسي في مواطنة دون تمييز وهذه النقطة من بين أبرز الاعتراضات الغربية على الإخوان، ومن شأن تخلي الإخوان عن بعض الشعارات الدينية كالإسلام هو الحل أو القرآن دستوراً لتبديد الشكوك حول احترامهم للديمقراطية وخلق جو من الثقة الإيجابية في ظل النظام الجديد.

• إن اعتماد التحول الديمقراطي التدريجي والعمل على تحصين مكتسبات الثورات وعمليات الإصلاح القائمة، والعمل على الحد من الاستبداد واحتكار السلطة والتوزيع العادل للثورات والقطع مع منهج الإقصاء السياسي، يشكل خطوة إيجابية تطمئن الجميع وتقوي التماسك الداخلي وتساعد المجتمع على تطوير نفسه.

إن الوعي بعامل ازدياد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والديمقراطية، والرغبة في ترسيخها داخل المجتمعات العربية الإسلامية؛ حيث كثرت الدعاوى إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية... فكان لا بد أن تواكبه محاولات تطوير طروحات الإسلاميين لاستيعاب هذه المفاهيم الغربية، التي أضحت من القيم الإنسانية العالمية والتأكيد على عدم تعارضها مع الإسلام، وتأطيرها بما يناسب الهوية الإسلامية في تناغمها مع إبداعات الحداثة والعولمة.

وهو ما سيسمح للحركة الإسلامية المشتغلة في سياق سياسي منفتح أن تكون عامل استقرار إيجابي ومثمر لبلدها وشعبها عبر طرح الإشكالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحقيقية التي ستخدم بطرحها كمشاريع عملية في خدمة البلاد، والبحث عن طرق جديدة للتنمية الاقتصادية، وفسح فرص جديدة للشباب العاطل، ومحاربة الفساد والمفسدين وفقاً لمبدأ التنافس الشريف والتحفيز الإيجابي مع الخضوع لرقابة من أين لك هذا؟

كما يمكن للأيدولوجيا الإسلامية أن تقدم صورة إنسانية خلابة للعمل السياسي، على قدرة العامل الديني والوازع الأخلاقي، على تهذيب القيم الإنسانية والحد من النزوات الأنانية، وكبح النزعة البشرية في الاستعلاء والتكالب على المنافع المادية والخاصة؛ فبمحاربة كل مظاهر الفساد والرشوة والتكالب على المناصب، قد يسهم المسلمون إذا ما نجحوا في إعطاء أنفسهم كقدوة صالحة ورمز للاستقامة والثبات على المبادئ والأخلاق، وأن يقدموا صورة جديدة على قدرة الإسلام على الإصلاح والتغيير البناء بدل إتباع خيار العنف الدموي.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com